البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

التقرير الفصلي
لميزان المدفوعات العراقي

الفصل الثاني 2024

المحتويات	الصفحة

قائمة المفاهيم الرئيسية لميزان المدفوعات		أ- ب
المقدمة		ج
-1	الحساب الجاري	1
1-1	الميزان التجاري	1
2-1	ميزان الخدمات	4
3-1	ميزان السلع والخدمات	5
4-1	حساب الدخل الأولي	8
5-1	حساب الدخل الثانوي	9
-2	الحساب الرأسمالي	10
-3	الحساب المالي	10
1-3	صافي الاستثمار المباشر	11
2-3	استثمار الحافظة	12
3-3	الاستثمارات الأخرى	12
4-3	الأصول الاحتياطية	13
-4	صافي السهو والخطأ	14

قائمة الاشكال		الصفحة

1	التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الأول والثاني 2024	2
2	التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الأول والثاني 2024	3
3	التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الأول والثاني 2024	4
4	التوزيع النسبي للخدمات المكونة لعجز ميزان الخدمات للفصلين الأول والثاني 2024	5
5	التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2024	6

6	التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمية للفصلين الأول والثاني 2024	7
7	مقارنة بين مكونات حساب الدخل الأولي للفصلين الأول والثاني 2024	9
8	مقارنة بين مكونات الدخل الثانوي للفصلين الأول والثاني 2024	10
9	مقارنة بين مكونات الحساب المالي للفصلين الأول والثاني 2024	10
10	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل والخارج من وإلى العراق للفصلين الأول والثاني 2024	11
11	مكونات الأستثمار الاجنبي المباشر للفصلين الأول والثاني 2024	11
12	تطور مكونات صافي الاستثمار الآخر للفصلين الأول والثاني 2024	12
13	مكونات الأصول الاحتياطية للحساب المالي للفصلين الأول والثاني 2024	13
14	شكل توضيحي يمثل دور صافي فقرة السهو والخطأ في تفسير إختلال ميزان المدفوعات	15

قائمة الجداول		الصفحة
1	التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2024	6
2	التوزيع النسبي والمطلق لهيكل استيرادات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2024	8
3	الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات	14

قائمة المفاهيم الرئيسة لميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري: يُسجِّل الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين.

1. **الميزان التجاري:** يُسجِّل الميزان التجاري الفروقات بين الصادرات السلعية واستيراداتها.
2. **ميزان الخدمات :** يُسجِّل ميزان الخدمات الفروقات بين صادرات الخدمات واستيراداتها ، ويتم تبويب أنواع الخدمات المصنفة في هذا الميزان وفقًا لنوع الخدمة المقدمة وليس حسب الجهة المقدمة للخدمة وذلك بالترابط الوثيق بين دليل التجارة الدولية في الخدمات وبين دليل ميزان المدفوعات.
3. **حساب الدخل الأولي:** يُبيّن حساب الدخل الأولي تدفقات الدخل بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة.

أ. **حساب توليد الدخل** (والذي يُسجِّل فيه الدخل المتولد في عملية الإنتاج) ويقع بضمنه تعويضات العاملين الموسميين (لأقل من سنة) والتي تُعد اجورهم دخلًا عن المساهمة بمدخل العمل في عملية الإنتاج.

ب.**حساب تخصيص الدخل الأولي** (والذي يُسجِّل فيه الدخل الأولي الذي يُعزى إلى الوحدات المؤسسية المسؤولة عن توفير اليد العاملة والأصول المالية والموارد الطبيعية).

4. **حساب الدخل الثانوي:**يُبيّن حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات، وتتخذ تحويلات الدخل الثانوي هذه شكلًا نقديًا أو عينيًا، كما تقسم هذه التحويلات إلى :

أ. **التحويلات الخاصة** : وتشمل هذه التحويلات تحويلات العاملين لأكثر من سنة ، والمساعدات المحولة سواء كانت بين أفراد أو أسر معيشية بغض النظر عن صلة القرابة.

ب.**التحويلات الرسمية:** وتشمل الضرائب على الدخل والثروة والمزايا والمساهمات الاجتماعية والاشتراكات والمِنح.

ثانيًا : الحساب الرأسمالي

يعرض الحساب الرأسمالي التحويلات الدائنة والمدينة للأصول الثابتة غير المنتجة غير المالية (كالموارد الطبيعية، وعقود الإيجار والتراخيص والأصول التسويقية) والمِنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ، ويعمل هذا الحساب مع الحساب الجاري كبند يوازن الحساب المالي، حيث يُبيّن كلٍ من الحسابين (الجاري + الرأسمالي) المعاملات غير المالية ليُمثل رصيديهما صافي الإقراض أو الإقتراض غير المالي، فيما يُبيّن الحساب المالي كيفية تمويل صافي الإقراض أو الإقتراض.

ثالثًا: الحساب المالي

يُسجِّل هذا الحساب المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الإقراض/ صافي الاقتراض ويُعرف صافي الإقراض على إنه تقديم الاقتصاد أموالًا إلى العالم الخارجي أي إرتفاع الاصول ، أما صافي الاقتراض فهو قيام باقي العالم بتقديم الأموال إلى الاقتصاد المعني أي انخفاض الاصول، مع الإشارة إلى وجوب مساواة الرصيد الكلي لهذا الحساب مع مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي)، وفيما يأتي أهم مكونات هذا الحساب:

1. **صافي الاستثمار المباشر:** يُعَدُ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات استثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته نحو (10%) أو أكثر من رأسمال الشركة، أو ما يمثل نحو (10%) من القوة التصويتية.

ويتم هذا النوع من الاستثمار من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين لكيان مقيم في اقتصاد واحد في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي.

2. **استثمار الحافظة**: يشمل استثمار الحافظة المعاملات في الأوراق المالية والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية غير المضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية أي التي تملك قوة تصويتية اقل من (10%)، وتتميز الأوراق المالية المضمنة تحت بند استثمار الحافظة بتيسير تداولها مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها وهذا يمثل للمستثمرين فرصة لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة، فضلًا عن ارتفاع درجة سيولة التداول في تلك الأدوات المالية.
3. **الاستثمارات الأخرى**:تغطي الاستثمارات الأخرى حصص الملكية الأخرى والعملة والودائع والقروض ونظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة والائتمانات والسلف التجارية ومخصصات حقوق السحب الخاصة.
4. **الأصول الاحتياطية**: يتضمن جانب الأصول الاحتياطية الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية) وتشكيل أساس يستند إليه في الإقتراض الخارجي، ولا بد أن تكون الأصول الاحتياطية أصولًا بالعملة الأجنبية وأصولًا موجودة بالفعل، ويستبعد منها الأصول المحتملة.

أ. **حقوق السحب الخاصة**: تُعدُّ حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملًا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة مبادلة تلك الحقوق بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر، حيث تعمل هذه الوحدات كعنصر مكمل لاحتياطيات البلدان من النقد الأجنبي لدعم اقتصاداتها وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى تكلفة.

ب. **الذهب النقدي**: هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية والذي تحتفظ به على شكل سبائك تصل نسبة نقائها إلى (995 بالألف) ويتم تداولها في أسواق منظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية[1].

ت. **وضع الاحتياطي لدى الصندوق**: ويعبر هذا الوضع عن شريحة الاحتياطي أي المبالغ بالعملة الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من الصندوق خلال مدة قصيرة، وأي مديونية للصندوق (بموجب اتفاقية اقتراض) في حساب الموارد العامة تكون متاحة بسهولة للبلد العضو من خلال إجراء عمليات شراء من شريحة الاحتياطي وتكون متاحة خلال مدة زمنية يتم الإتفاق عليها.

ث. **الموجودات الأجنبية**: وتشمل ما يأتي:

- **العملة والودائع**: وتشمل الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية وبنك التسويات الدولية وغيرها من شركات تلقي الودائع غير المقيمة واتفاقات الودائع في حسابات الصندوق الائتمانية القابلة للاسترداد بسهولة لتسوية احتياجات ميزان المدفوعات.
- **الأوراق المالية**: وتتضمن سندات الملكية وسندات الدين السائلة والقابلة للتداول والصادرة عن كيانات غير مقيمة ومن بينها الأوراق المالية طويلة الأجل (كأذونات الخزانة الامريكية) ويستبعد منها الأوراق المالية غير المدرجة للتداول العام إلا إذا كانت سائلة.

---

(1) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2008، ص113.

المقدمة:

إنطلاقًا من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز سياسة الإفصاح والشفافية، التي تهدف إلى خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مجالات إحتياجات السياسة الاقتصادية، فقد تم إعداد هذا التقرير الذي يهدف إلى تقديم صورة شاملة عن أداء الاقتصاد العراقي للفصل الثاني من عام 2024 وتحديد نقاط القوة والضعف في ميزان المدفوعات.

يُعْدُ ميزان المدفوعات أداة مهمة لفهم الوضع الاقتصادي لأي دولة، ويوفر مفهومًا شاملًا لتوضيح العلاقات الأقتصادية والمالية بين الدولة والعالم الخارجي، فضلًا عن بيانه المركز الذي تحتله الدولة في قائمة الاقتصاد العالمي، لذا يُعْدُ من أهم وسائل التحليل الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات، حيث يتم الكشف عنها من خلال بيان وضع اقتصاد البلد ومواطن قوته ومكامن ضعفه.

يستعرض هذا التقرير أداء ميزان المدفوعات العراقي للفصل الثاني 2024 مع التركيز على الحسابات بمكوناتها الرئيسة (الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي، الحساب المالي) وأهم التطورات التي أثَّرت في إدائه من حيث (الفائض والعجز) وإنعكاس التطورات الحاصلة في أسعار النفط العالمية ومدى تأثيرها على الإجماليات الرئيسية في ذلك الميزان نظرًا لخصوصية الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد بشكل كبير على التطورات الحاصلة في أسعار النفط العالمية.

أسفرت معاملات الاقتصاد العراقي مع العالم الخارجي للفصل الثاني من عام 2024 عن نمو الفائض الكلي في ميزان المدفوعات مسجلًا تدفقًا موجبًا قيمته (1924.7) مليون دولار مقابل تدفقه السالب والبالغ (8845-) مليون دولار للفصل السابق ، حيث أرتفع فائض الحساب الجاري بنسبة (2139.8%) مسجلًا فائضًا قيمته (9530.1) مليون دولار مقابل عجز بلغ (467.2-) مليون دولار للفصل السابق، نتيجة لزيادة فائض الميزان التجاري بنسبة (132.7%) ليبلغ (11272.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (4843.1) مليون دولار للفصل السابق، فضلاً عن تراجع عجز الميزان الخدمي بنسبة (56%) مسجلًا (2496.9-) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (5679.8-) مليون دولار للفصل الأول 2024 ، نتيجة للتراجع الملحوظ في عجز خدمات السفر، وتحقيق حساب الدخل الأولي فائضًا نسبته (60.8%) عن الفصل السابق، فضلًا عن تحقيق حساب الدخل الثانوي نموًا نسبته (1087.9%) نتيجة تحسن جانب المقبوضات في التحويلات الرسمية والخاصة.

كما حقق الحساب المالي فائضًا نسبته (516.1%) عن الفصل الأول مسجلًا تدفقًا موجبًا قيمته (6964.1) مليون دولار مقابل تدفقه السالب البالغ (1673.5) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق الجانب الدائن نموًا بلغت نسبته (164%) عن الفصل السابق، فيما حقق الجانب المدين ارتفاعًا ملحوظاً بلغت نسبته (50.9%) عن الفصل السابق.

ولتحقيق التوازن لا بد ان يتحقق التساوي من الناحية النظرية بين كل من (الحسابين الجاري والرأسمالي) و (الحساب المالي) والذي يكشف عدم التساوي بينهما مجموعة الاختلالات التي تنشأ من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات والتي يُعبر عنها بـ (فقرة صافي السهو والخطأ) والتي أظهرت قيمة سالبة نتيجة وجود عدد من المعاملات التي لم يتم تسجيلها في الحساب الجاري.

1- الحساب الجاري:

هناك شقين مهمين لابد من بيانهما قبل البدء بتحليل مؤشرات هذا الحساب :

الشق الأول: يشهد الحساب الجاري عجزًا حين يتجاوز استهلاك الدولة إنتاجها، وفقًا للعلاقة المهمة بين الحساب الجاري للدولة وبين حساباتها الرأسمالي والمالي، حيث يتضمن الحساب الجاري التجارة الدولية وصافي الدخل على الاستثمارات، والمدفوعات المباشرة فيما يصف الحساب المالي التغيّر في الملكية الدولية للأصول، وشمول الحساب الرأسمالي جميع المعاملات المالية الأخرى، التي لا تؤثر على الإنتاج الاقتصادي للدولة، وهذه العلاقة موضحة فيما يطلق عليها "معادلة الهوية التجارية" والتي تنص "إذا كانت الدولة تدير عجزًا في حسابها الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب المالي"، ويعد عجز الحساب الجاري مستدامًا ما دام هناك مقرضون دوليون لديهم استُعْدُاد لتمويل هذا العجز، ولكن إذا تعثر تدفق الأمول إلى داخل الاقتصاد فغالبًا ماتتدهور قيمة العملة ويعاني الاقتصاد من إضطرابات مفاجئة لذا يتم التركيز على الحساب الجاري الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بمؤشرات الحسابات القومية المتمثلة بالإنتاج والدخل القومي والتي يمنح نموهما صورة إجمالية لأتجاه ومستوى النمو الاقتصادي .

الشق الثاني: إن الفائض الذي يحققه الحساب الجاري لا يقل خطورة عن العجز، ففائض الإنتاج المحلي يظهر في الحساب الجاري حين يتجاوز إنتاج الدولة استهلاكها أو حينما ترتفع معدلات الإدخار بالمقارنة مع معدلات الاستثمار، وبما أنَّ هذه الدول لا تستهلك كل إنتاجها الذي قد يكون (سلعة أولية) كما هو الحال في الدول الريعية فهي تكون بحاجة دائمة إلى من يشتري هذا الفائض، وعلى هذا الأساس تقوم الدول التي تدير فوائض في حساباتها الجارية بإقراض مدخراتها العينية إلى بقية دول العالم ليصبح لديها المال اللازم لشراء الفائض من إنتاج الدول المقرضة.

تحليل الحساب الجاري:

سجَّل الحساب الجاري للفصل الثاني 2024 فائضاً قدره (9530.1) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (467.2-) مليون دولار للفصل السابق، وفيما يأتي تفسيرًا شاملًا يوضح التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب والتي أدت إلى إنتقاله من مرحلة العجز إلى الفائض وبنسبة (2139.8%) عن الفصل السابق:

1-1 الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري للفصل الثاني فائضًا بلغت نسبته (132.7%) ليبلغ (11272.1) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (4843.1) مليون دولار للفصل السابق، وتُعزى الزيادة الحاصلة في هذا المُكّون إلى:

1-1-1 الصادرات السلعية: سجَّلت الصادرات السلعية للفصل الثاني من عام 2024 ارتفاعًا بلغت نسبته (10.6%) ليبلغ (25972.9) مليون دولار مقابل (23474.8) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات الصادرات، وكما يأتي:

- **صادرات النفط الخام:** شكَّلت أقيام هذه الصادرات للفصل الثاني من عام 2024 نسبة (97.3%) من إجمالي الصادرات السلعية مُسجَّلة زيادة نسبتها (11.3%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط

العالمية التي حققت نموًا بلغت نسبته (5.0%) لتبلغ (81.3) دولار للبرميل مقابل (77.4) دولار للبرميل للفصل السابق، في حين سجَّلت الكميات المصدرة ارتفاعًا بلغت نسبته (6.0%) عن الفصل السابق.

- **شكَّلت صادرات العراق من المنتجات النفطية** التي يتكون معظمها من (زيت الوقود، النفثا والبنزين الطبيعي) للفصل الثاني من عام 2024 مساهمة نسبية بلغت (2.0%) من إجمالي الصادرات مقابل مساهمتها البالغة (2.7%) للفصل السابق مسجَّلة تراجعًا ملحوظًا بلغت نسبته (17.9%).
- **شكَّلت صادرات العراق السلعية الأخرى** مساهمة نسبية بلغت (0.7%) من إجمالي الصادرات مقابل مساهمتها البالغة (0.6%) للفصل السابق، تركز الجزء الأكبر منها في (المواد الكيمياوية والمواد الخام والاغذية والحيوانات الحية) مسجَّلةً نموًا نسبته (23.9%)، والشكل (1) يوضح التوزيع النسبي لهيكل الصارات السلعية.

الشكل (1)
التوزيع النسبي لهيكل الصادرات السلعية للفصلين الأول والثاني من عام 2024

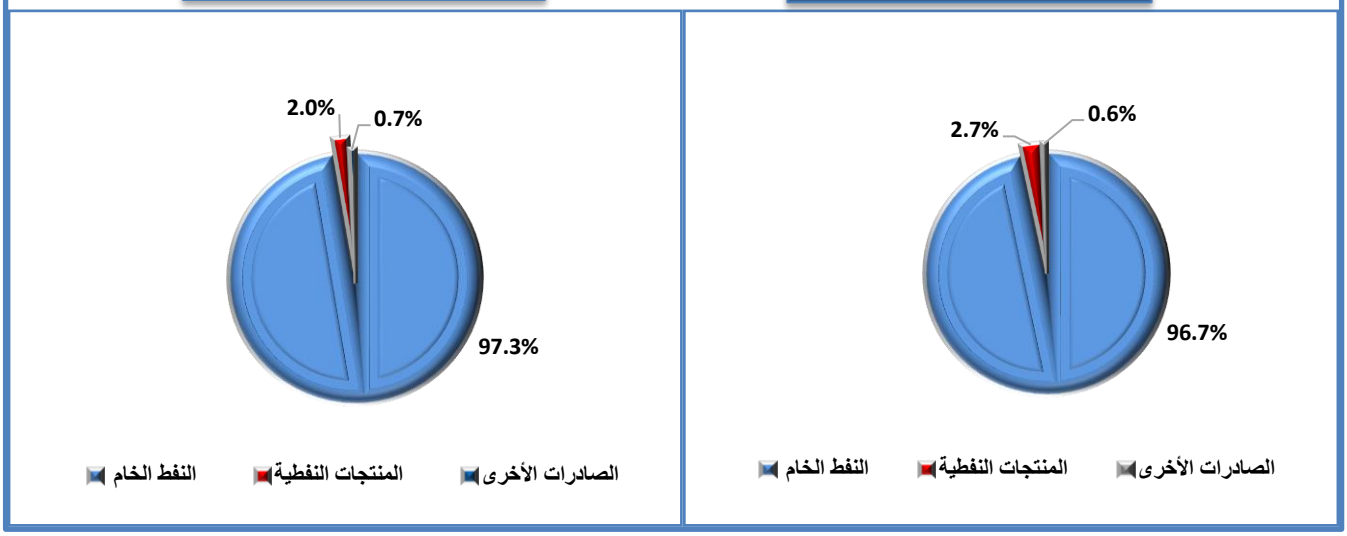

2-1-1 الاستيرادات السلعية: سجَّلت الاستيرادات السلعية للفصل الثاني من عام 2024 انخفاضًا بلغت نسبته (21.1%) عن الفصل السابق لتبلغ (14700.8) مليون دولار مقابل (18631.7) مليون دولار للفصل السابق ، أما عن أهم مكونات الاستيرادات السلعية للفصل الثاني 2024 فكما يأتي :

- **سجَّلت الاستيرادات الحكومية الاستهلاكية** للفصل الثاني 2024 مساهمة نسبية بلغت (16.0%) مقابل مساهمتها البالغة (2.4%) للفصل الاول تركز الجزء الأكبر منها بالاستيرادات الخاصة بمفردات البطاقة التموينية واستيراداتها من المستلزمات الطبية والادوية وفتح اعتمادات مستندية لشراء كمبيوترات وسيرفرات وتابلت لغرض إتمام التُعْدُاد العام للسكان، فضلًا عن استيراد الطاقة الكهربائية.

- **سجَّلت الاستيرادات الحكومية الرأسمالية** للفصل الثاني 2024 تراجعًا في مساهمتها النسبية البالغة (1.4%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (4.2%) للفصل الاول، تضمنت إنشاء مستشفيات حديثة من قبل وزارة الصحة وشراء عجلات حوضية تخص الاجهزة الامنية.

- **شكَّلت استيرادات الحكومة من المنتجات النفطية** للفصل الثاني 2024 مساهمة نسبية بلغت (5.4%) من إجمالي الاستيرادات ، مقابل مساهمتها البالغة (7.4%) للفصل السابق نتيجة قيام العراق بإنتاج بعض المشتقات النفطية.

- **أما الاستيرادات الحكومية الأخرى وتكاليف طبع العملة** فقد شكَّلت للفصل الثاني من عام 2024 نسبة مساهمة بلغت (0.2%) من اجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (0.1%) للفصل السابق نتيجة ارتفاع تكاليف طبع العملة.

- **شكَّلت استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية** للفصل الثاني 2024 نسبة مساهمة (19.2%) من إجمالي الاستيرادات مقابل مساهمتها البالغة (21.5%) للفصل السابق، ليُسجَّل هذا النوع من الاستيرادات تراجعًا بلغت نسبته (29.3%).

- **شكَّلت استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية** للفصل الثاني2024 مساهمة نسبية بلغت (57.8%) مقابل مساهمتها البالغة (64.4%) للفصل الاول مسجَّلة تراجعًا بلغت نسبته (29.3%)، وكما في الشكل (2).

الشكل (2)
التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية للفصلين الأول والثاني من عام 2024

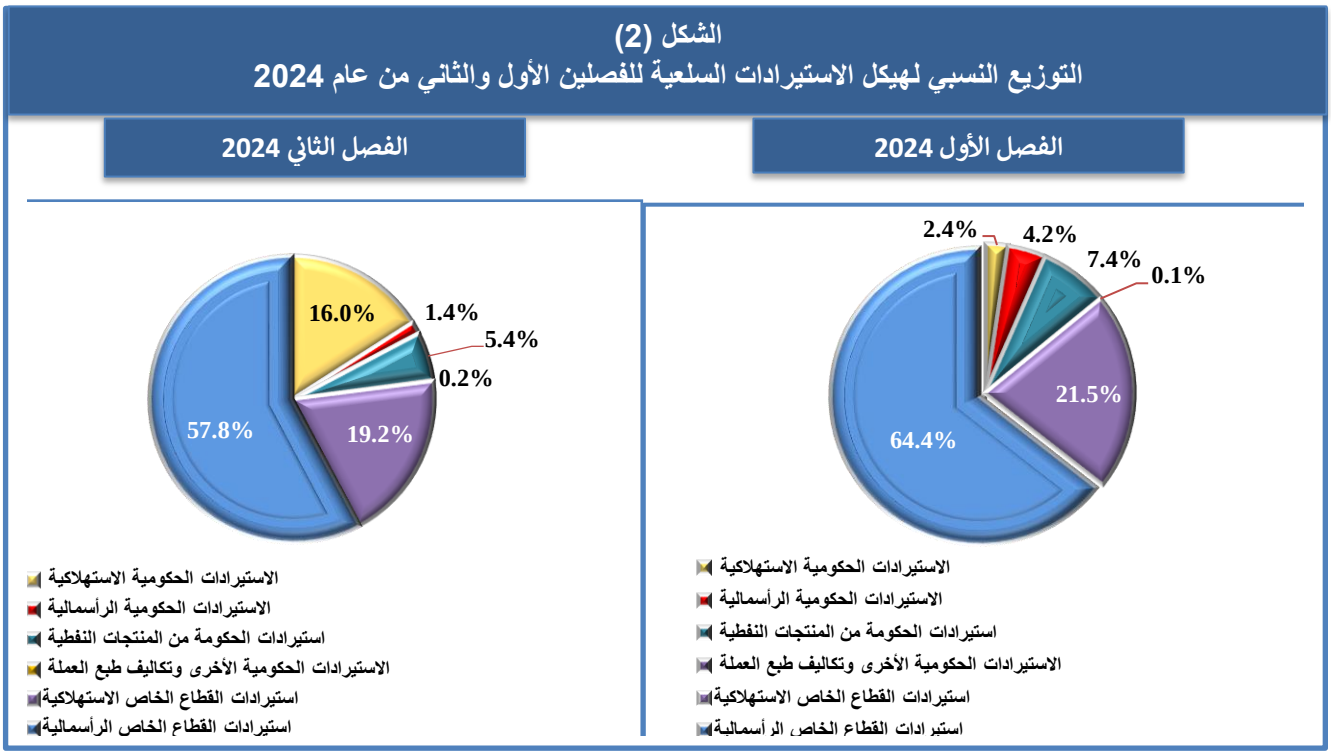

2-1 ميزان الخدمات: سـجَّل صـافي ميزان الخدمات للفصـل الثاني 2024 تراجعًا في عجزه وبنسـبة بلغت (56.0%) ليبلغ (2496.9-) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (5679.8-) مليون دولار للفصـل السـابق، وفيما يأتي تفصيل للتطورات الحاصلة في فقراته:

1-2-1 صادرات الخدمات: سـجَّلت صـادرات الخدمات للفصـل الثاني 2024 ارتفاعًا بلغت نسـبته (16.5%) عن الفصـل السـابق لتبلغ (2552.3) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2190.6) مليون دولار للفصـل السـابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أعداد الوافدين من العرب والاجانب والذي يُدرج ضمن بند السفر الذي سجَّل (1902.2) مليون دولار وبنسـبة مسـاهمة بلغت (74.5%) من إجمالي صـادرات الخدمات، كما سـجَّلت خدمات الانشـاءات مبلغًا قدره (253.7) مليون دولار ونسـبة مسـاهمة بلغت (10%) من إجمالي صـادرات الخدمات، فيما حققت خدمات الاعمال الاخرى (290.5) مليون دولار وبنسـبة مسـاهمة (11.4%) من إجمالي صـادرات الخدمات، وتحقيق خدمات النقل (55.7) مليون دولار ونسـبة مسـاهمة (2.2%) من إجمالي صـادرات الخدمات، وشـكَّلت الخدمات الحكومية غير المدرجة في موضـع آخر(0.8%) في حين شـكَّلت الخدمات الاخرى نسـبة مسـاهمة (1.1%) من أجمالي صادرات الخدمات، وكما في الشكل (3).

الشكل (3)
التوزيع النسبي لهيكل الصادرات الخدمية للفصلين الأول والثاني 2024

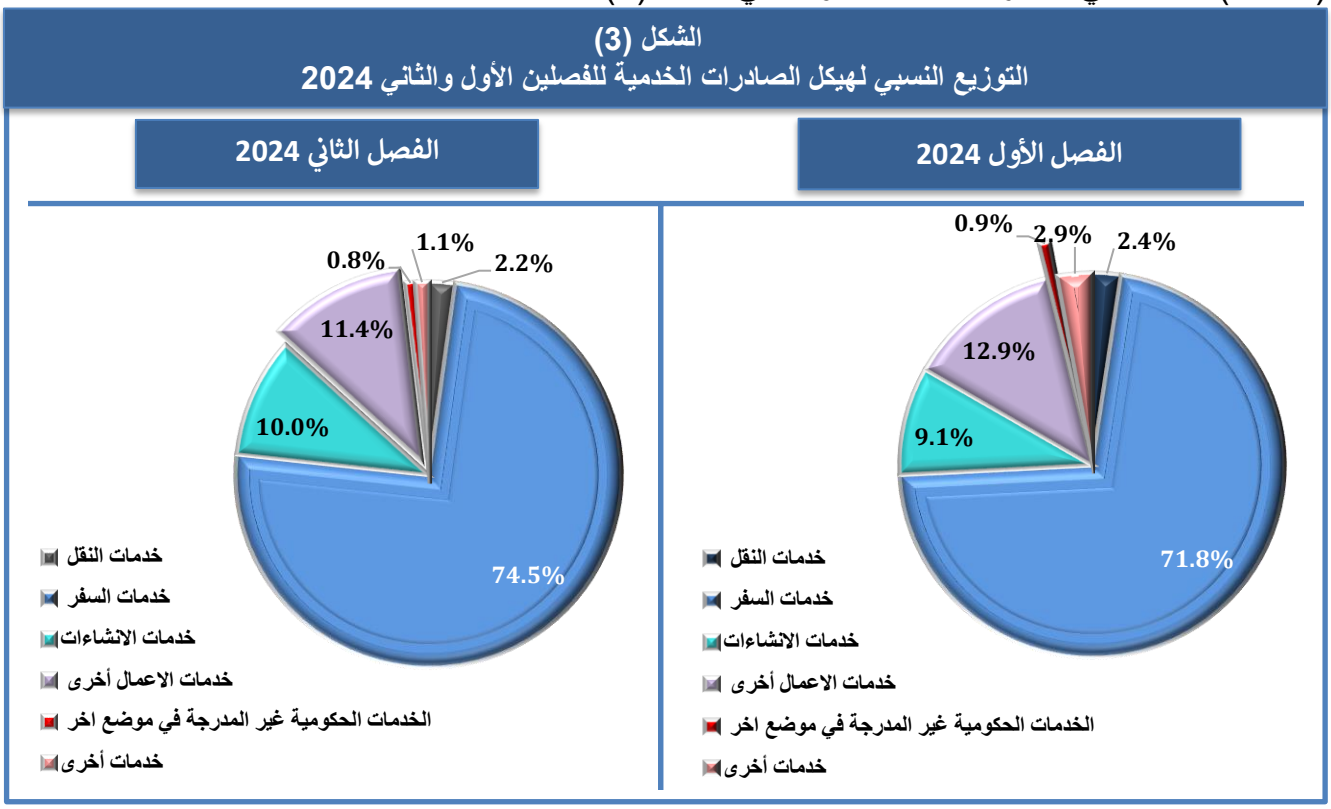

2-2-1 استيرادات الخدمات: سجَّلت استيرادات العراق الخدمية للفصل الثاني من عام 2024 تراجعًا في قيمها بنسبة (35.8%) لتبلغ (5049.2) مليون دولار مقابل (7870.4) مليون دولار للفصل السابق، إذ شكَّلت خدمات النقل نسـبة مسـاهمة (38.8%) من إجمالي اسـتيرادات الخدمات، كما سـجَّلت مدفوعات السـفر انخفاضًـا عن الفصل السابق وبمساهمة نسبية قدرها (25.9%) بسبب انخفاض أعداد المغادرين العراقيين إلى خارج البلاد، وشـكَّلت خدمات (التأمين ومعاشـات التقاعد) و(الخدمات المالية) مسـاهمات نسـبية (14%)، (8.1%) على

التوالي من إجمالي الاستيرادات الخدمية، فيما شكّلت كل من خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية وخدمات الاعمال الاخرى مساهمات نسبية بلغت (6.4%) و(4.9%) على التوالي، في حين بلغت مساهمة الخدمات الاخرى نسبة (1.9%) من إجمالي الاستيرادات الخدمية، والشكل (4) يوضح التوزيع النسبي للاستيرادات الخدمية.

الشكل (4)
التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات الخدمية للفصلين الأول والثاني 2024

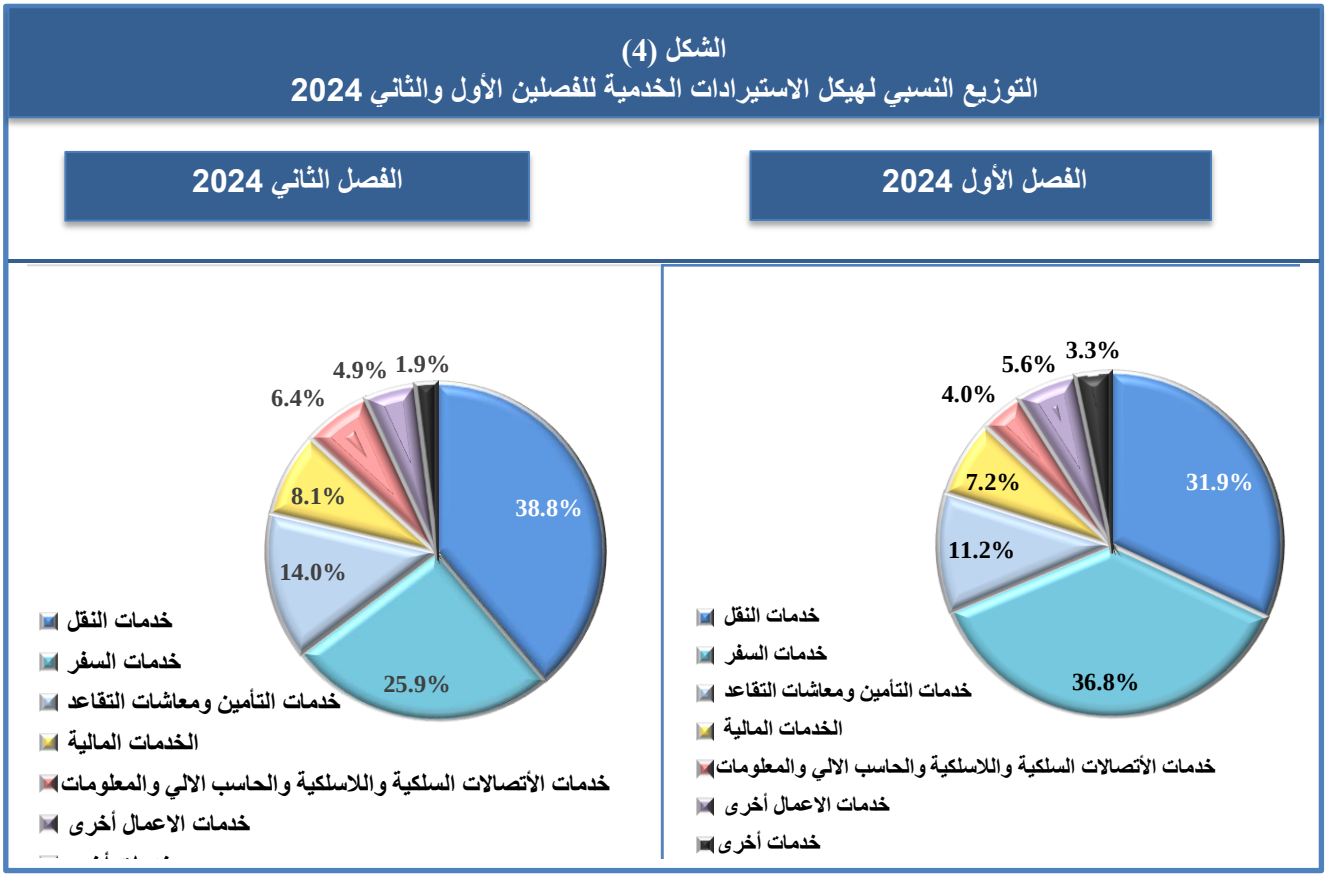

3-1 ميزان السلع والخدمات:

يلاحظ من الجدول (1) أن ميزان السلع والخدمات قد حقق للفصل الثاني 2024 نموًا بلغت نسبته (1148.8%) مسجّلا فائضًا قيمته (8775.2) مليون دولار مقابل عجز قيمته (836.7-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا إلى ارتفاع صافي صادرات السلع والخدمات بقيمة (2859.8) مليون دولار عن الفصل السابق، كماحققت صافي استيرادات السلع والخدمات انخفاضًا بلغت قيمته (6752.1) مليون دولار عن الفصل السابق، وفيما يأتي تحليل لتطورات صادرات واستيرادات السلع والخدمات:

1-3-1 صادرات السلع والخدمات :

- سجّل إجمالي صادرات العراق السلعية والخدمية للفصل الثاني 2024 نموًا بلغت نسبته (11.1%) وبقيمة بلغت (28525.2) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (25665.4) مليون دولار للفصل السابق، حيث شكّلت صادرات العراق السلعية نسبة (91%) من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية.

- بلغت المساهمة النسبية لصادرات العراق من (النفط الخام والمنتجات النفطية) للفصل الثاني 2024 (90.4%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات مقابل نسبتها البالغة (90.9%) للفصل السابق، في حين بلغت المساهمة النسبية للصادرات الخدمية والصادرات الاخرى (9.0%) و(0.6%) مقابل نسبتها البالغة (8.5) و(0.6%) للفصل السابق، ويُعزى هذا الانخفاض الطفيف للمساهمة النسبية للنفط الخام والمنتجات النفطية إلى ارتفاع صادرات الخدمات، وكما في الشكل (5) الذي يوضح التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات.

الشكل (5)
التوزيع النسبي لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الأول والثاني 2024

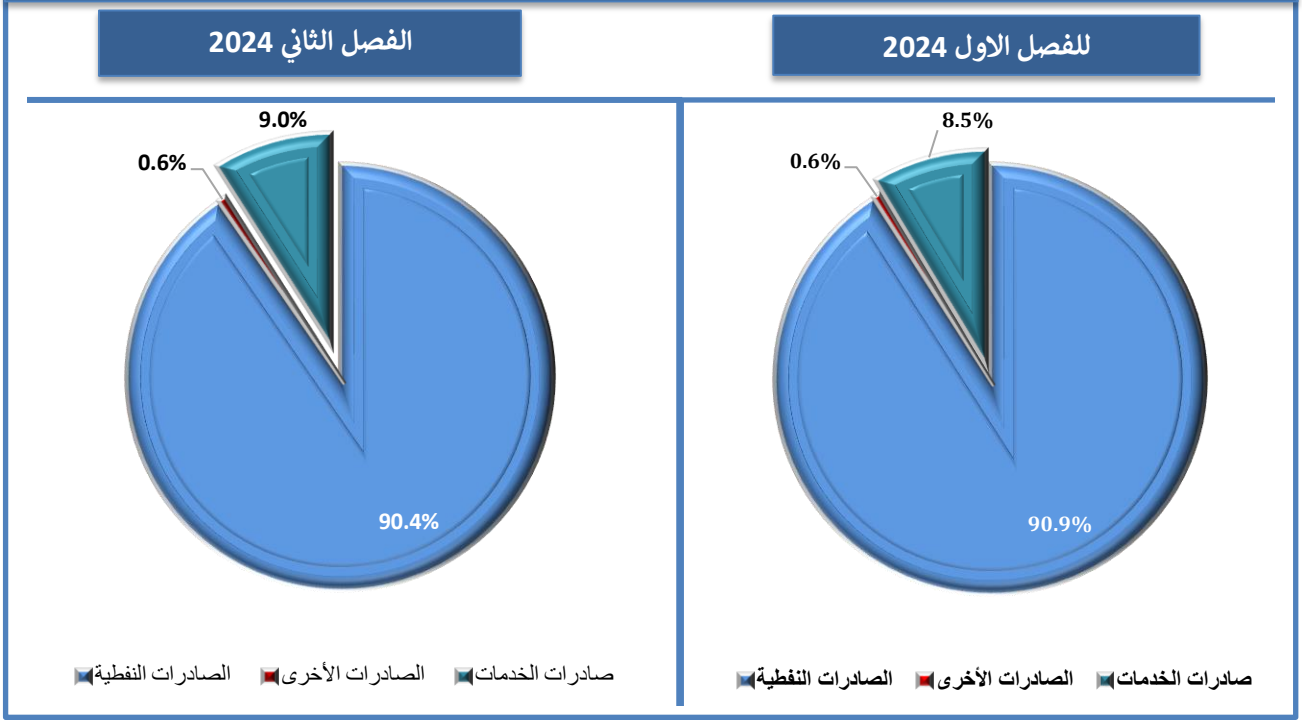

جدول (1)
التوزيع النسبي والمطلق لهيكل صادرات السلع والخدمات للفصلين الاول والثاني لعام 2024

التفاصيل	الفصل الاول 2024	الفصل الثاني 2024	المساهمة النسبية للفصل الاول 2024	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2024	النمو%	المساهمة المطلقة بالنمو%
صادرات النفطية	23331.1	25794.9	%90.9	%90.4	%10.6	%9.6
الصادرات الاخرى	143.7	178	%0.6	%0.6	%23.9	%0.1
صادرات الخدمات	2190.6	2552.3	%8.5	%9.0	%16.5	%1.4
اجمالي صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	25665.4	28525.2	%100.0	%100.0	%11.1	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

2-3-1 استيرادات السلع والخدمات :

- **سجَّل إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية** للفصل الثاني 2024 تراجعًا بلغت نسبته (25.5%) وبقيمة بلغت (19750) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (26502.1) مليون دولار للفصل السابق، إذ سجَّلت استيرادات العراق من المنتجات النفطية تراجعًا في مساهمتها النسبية البالغة (4.0%) من إجمالي استيرادات العراق السلعية والخدمية مقابل مساهمتها البالغة (5.2%) للفصل السابق، وبمساهمة مطلقة (2.2-%) من التراجع الحاصل في إجمالي السلع والخدمات، وكما موضَّح في الشكل (6).

الشكل (6)
التوزيع النسبي لهيكل الاستيرادات السلعية والخدمية للفصلين الأول والثاني 2024

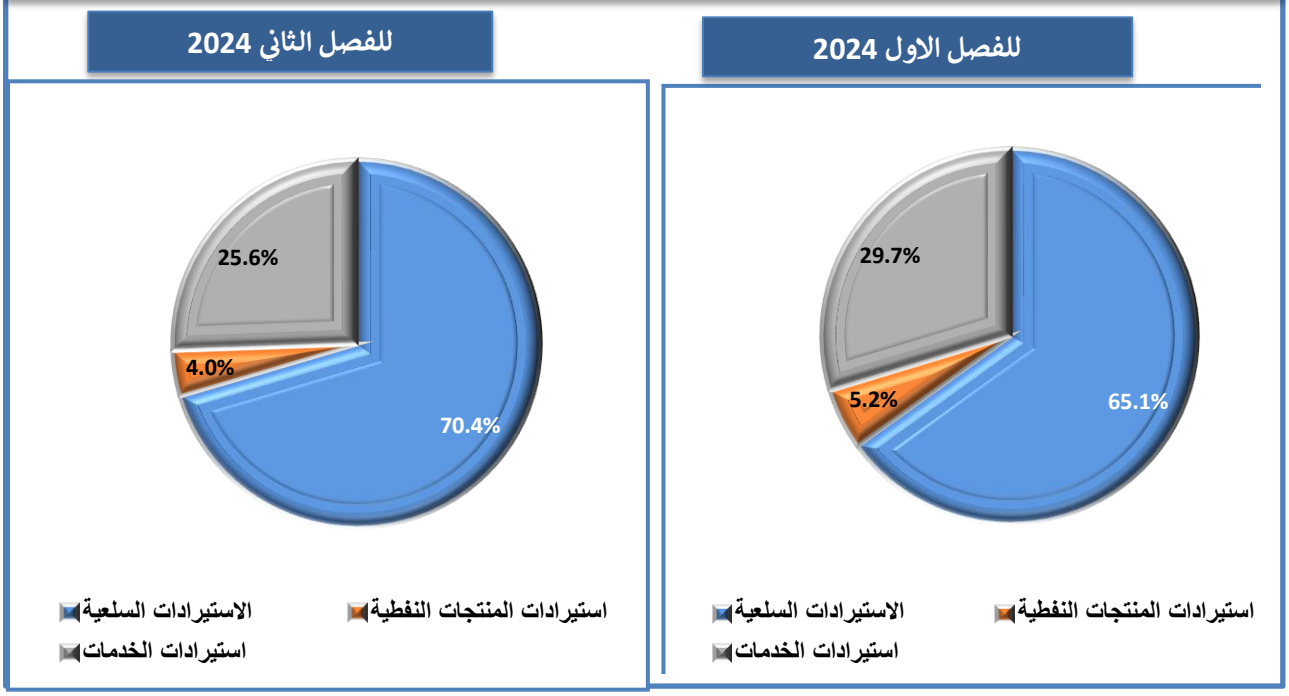

- **سجَّلت الاستيرادات السلعية (عدا المنتجات النفطية)** تراجعًا بلغت نسبته (19.4%) عن الفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (12.6-%) من التراجع الحاصل في إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية، في حين سجَّلت الاستيرادات الخدمية تراجعًا في مساهمتها النسبية البالغة (25.6%) مقابل مساهمتها البالغة (29.7%) للفصل السابق وبمساهمة مطلقة بلغت (10.7-%) من تراجع إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية، وكما موضَّح في الجدول (2).

جدول (2) التوزيع النسبي والمطلق لاستيرادات السلع والخدمات للفصلين الاول والثاني من عام 2024						
التفاصيل	الفصل الاول 2024	الفصل الثاني 2024	المساهمة النسبية للفصل الاول 2024	المساهمة النسبية للفصل الثاني 2024	النمو%	المساهمة المطلقة بالنمو%
الاستيرادات السلعية	17246.6	13908.3	%65.1	%70.4	%-19.4	%-12.6
استيرادات المنتجات النفطية	1385.1	792.5	%5.2	%4.0	%-42.8	%-2.2
استيرادات الخدمات	7870.4	5049.2	%29.7	%25.6	%-35.8	%-10.7
استيرادات السلع والخدمات	26502.1	19750	%100.0	%100.0	%-25.5	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

4-1 حساب الدخل الأولي:

سجَّل هذا الحساب للفصل الثاني من عام 2024 نموًا ملحوظًا بلغت نسبته (60.8%) عن الفصل السابق ليبلغ (616.6) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (383.5) مليون دولار، وذلك نسبة للتطورات الحاصلة في فقرات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-4-1 سجَّل صافي تدفقات تعويضات العاملين نموًا بلغت نسبته (45.8%) ليبلغ (14) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (9.6) مليون دولار للفصل الأول من ذات العام، ويُعزى ذلك لانخفاض جانب مدفوعات أجور العمال الموسميين المقيمين لأقل من سنة إلى الخارج بنسبة (50%) عن الفصل السابق.

2-4-1 سجَّل صافي حساب دخل الاستثمار للفصل الثاني 2024 نموًا نسبته (60.4%) ليبلغ (604.8) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (377.1) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى التطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب، وكما يأتي:

1-2-4-1 الاستثمار المباشر: سجَّل صافي حساب الاستثمار المباشر للفصل الثاني 2024 تراجعًا نسبته (29.2%) عن الفصل السابق نتيجة زيادة مدفوعاته إلى الخارج وبنسبة (39.7%) والمتمثلة بزيادة تحويلات أرباح الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق، فضلاً عن تسجيل جانب المدفوعات المتمثلة بأرباح الشركات العاملة في العراق نسبة (53.2%).

2-2-4-1 استثمار الحافظة (فوائد أذونات الخزائن الأجنبية): لم تسجَّل استثمارات الحافظة التي تتضمن الدخل من حصص الملكية والفوائد المستحقة على سندات الدين أي تدفقات تذكر في هذا الفصل لعدم وجود استثمارات على السندات الحكومية.

3-2-4-1 الاستثمارات الأخرى: سجَّلت الاستثمارات الاخرى (التي تشمل الدخل من حصص الملكية ،الفوائد المتحققة من الاستثمار الليلي، الفوائد المتحققة عن ودائع الجهاز المصرفي والفوائد على القروض الخاصة بالقطاعات الاخرى) للفصل الثاني 2024 تحسنًا نسبته (261.6%) لتبلغ (135.3) مليون دولار مقابل عجزها البالغ قدره (83.7-) مليون دولار للفصل السابق.

4-2-4-1 الأصول الاحتياطية: سجَّل صافي التدفقات المتولدة من فوائد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في الخارج إرتفاعًا بلغت نسبته (12.7%) لتبلغ (1012) مليون دولار مقابل قيمتها البالغة (898) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا الارتفاع في تدفقات الاصول الاحتياطية بالدرجة الأساس إلى زيادة فوائد الودائع بالعملات الاجنبية وفوائد الاستثمار الاوروبي لدى البنوك الخارجية وفوائد الاستثمار الليلي.

3-4-1 الدخل الأولي الأخر: سجَّل هذا الحساب تراجعًا في صافي تدفقاته إلى الخارج بنسبة (31.3%) ليبلغ (2.2) مليون دولار للفصل الثاني 2024 مقابل (3.2-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى إنخفاض مدفوعات القطاع الخاص الريعية إلى الخارج، والشكل (7) يوضح التطورات الحاصلة في مكونات الدخل الأولي.

الشكل (7)
مقارنة مكونات الدخل الأولي للفصلين الأول والثاني 2024

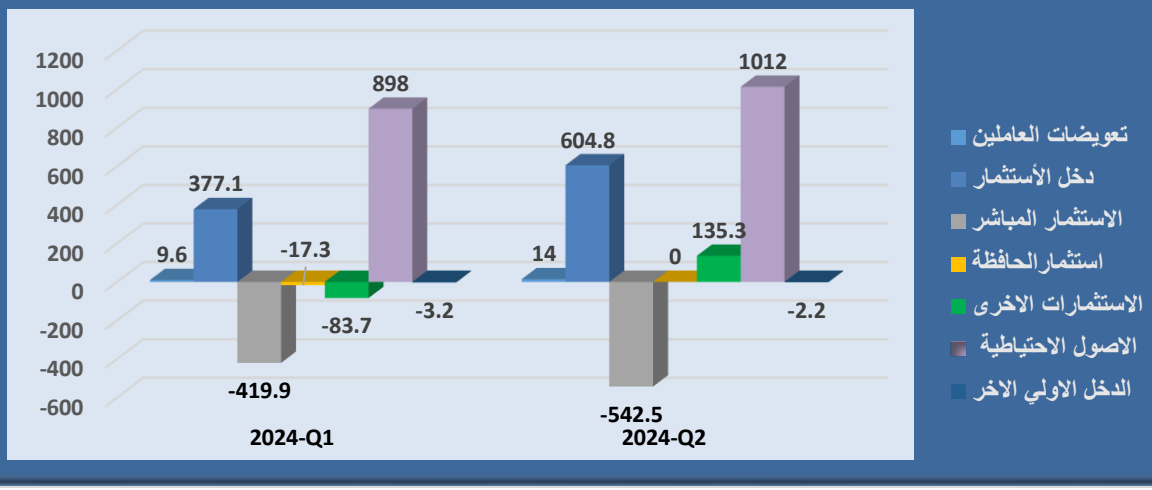

5-1 حساب الدخل الثانوي:

سجَّل صافي تدفقات هذا الحساب للفصل الثاني 2024 تحسنًا بلغت نسبته (1087.9%) ليبلغ (138.3) مليون دولار مقابل عجزه البالغ (14-) مليون دولار للفصل السابق ويُعزى ذلك إلى:

1-5-1 صافي التحويلات الرسمية (التي تشمل تحويلات الحكومة): سجَّلت صافي التحويلات الرسمية للفصل الثاني 2024 نموًا بلغت نسبته (21.4%) عن الفصل السابق بسبب ارتفاع جانب المقبوضات في كل من التحويلات الجارية المتنوعة من الحكومة العامة والمتمثلة في (الضرائب) و التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي بنسبة (211.7%) و(1.9%) على التوالي.

2-5-1 سجَّلت التحويلات الخاصة للشركات المالية وغير المالية والاسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح للفصل الثاني 2024 تحسنًا بلغت نسبته (125.9%) عن الفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صافي التحويلات الشخصية نتيجة انخفاض في مدفوعات تحويلات العاملين العراقيين لأكثر من سنة والمساعدات إلى الخارج، وكما في الشكل(8).

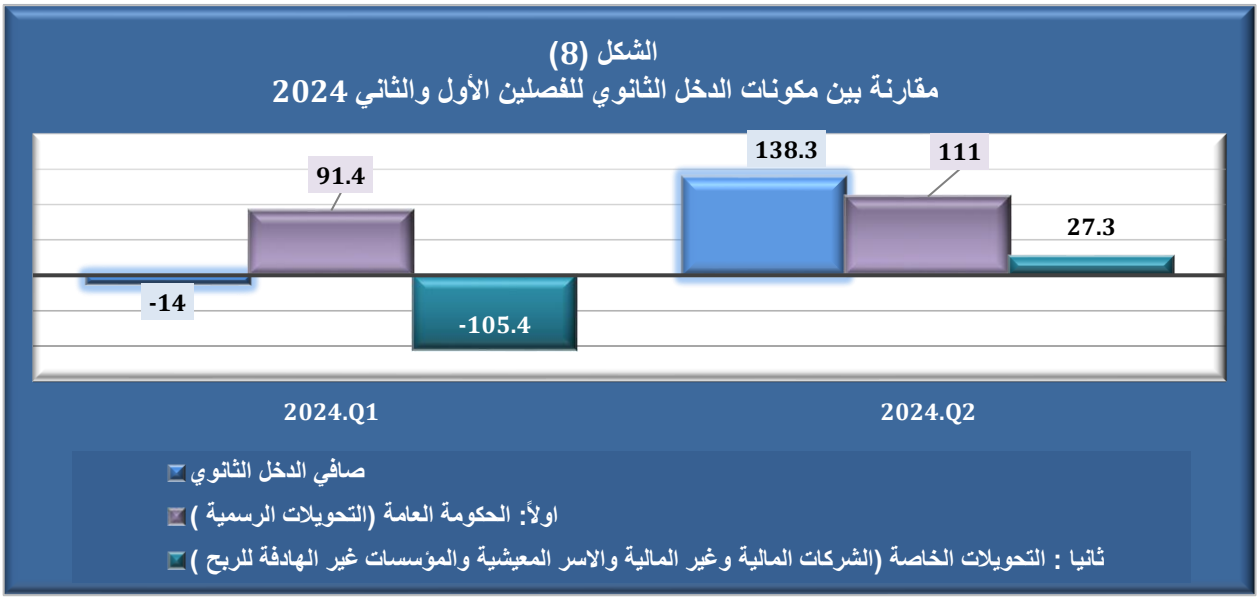

2- الحساب الرأسمالي:

إن اغلب التحويلات الرأسمالية إلى الخارج هي معاملات إرث والتي لم تسجَّل أي تدفقات تذكر في هذا الفصل.

3- الحساب المالي: سجَّل صافي تدفق الحساب المالي نموًا بلغت نسبته (516.1%) للفصل الثاني 2024 ليبلغ (6964.1) مليون دولار مقابل تدفقه السالب البالغ (1673.5) مليون دولارللفصل السابق، ويُعزى ذلك للتطورات الحاصلة في مكونات هذا الحساب، الشكل (9) ، وكما يأتي:

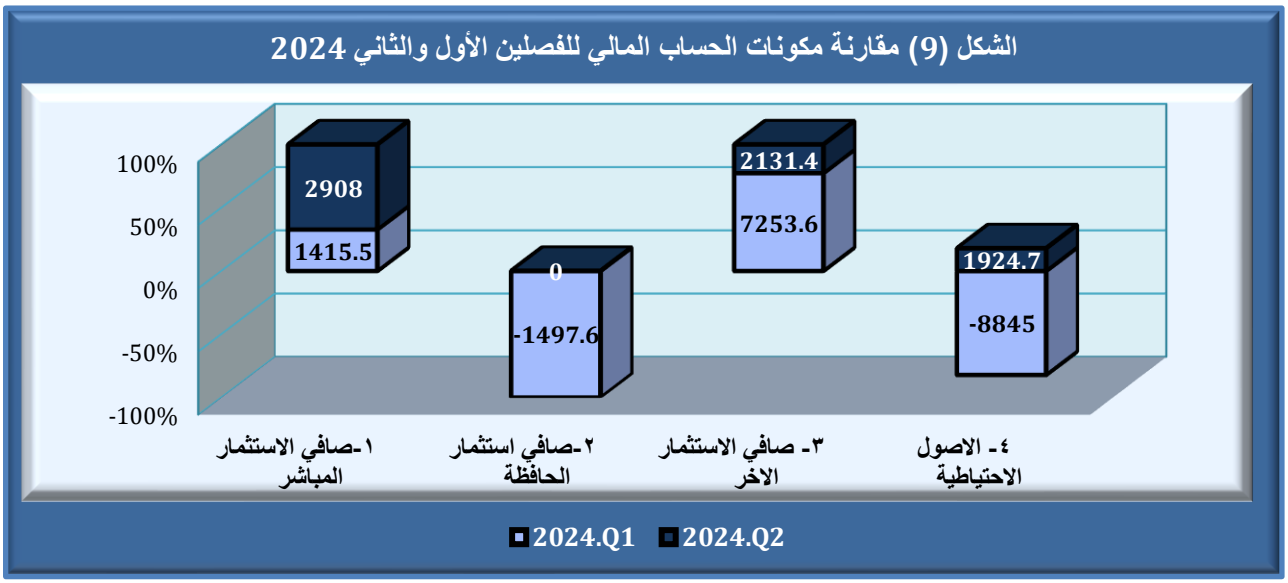

1-3 صافي الاستثمار المباشر: حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشرللفصل الثاني 2024 ماقيمته (2908) مليون دولار مقابل (1415.5) مليون دولار مسجَّلا إرتفاعًا بلغت نسبته (105.4%)، ويُعزى ذلك إلى زيادة الاستثمار المباشر في الداخل بنسبة (123.2%) نتيجة زيادة مدفوعات الشركات الصينية العاملة في العراق ضمن الاتفاقية المبرمة مع العراق في مجال قطاع الانشاء والتشييد والتي تُدفع مستحقاتها من خلال الاتفاقية الصينية، في حين سجَّل الاستثمار النفطي والذي يُمثِّل الكُلف البترولية المدفوعة للشركات الأجنبية والتي تُعْدُ خصومًا مالية على العراق انخفاضًا بنسبة (5.6%)، وكما موضَّح في الشكل (10).

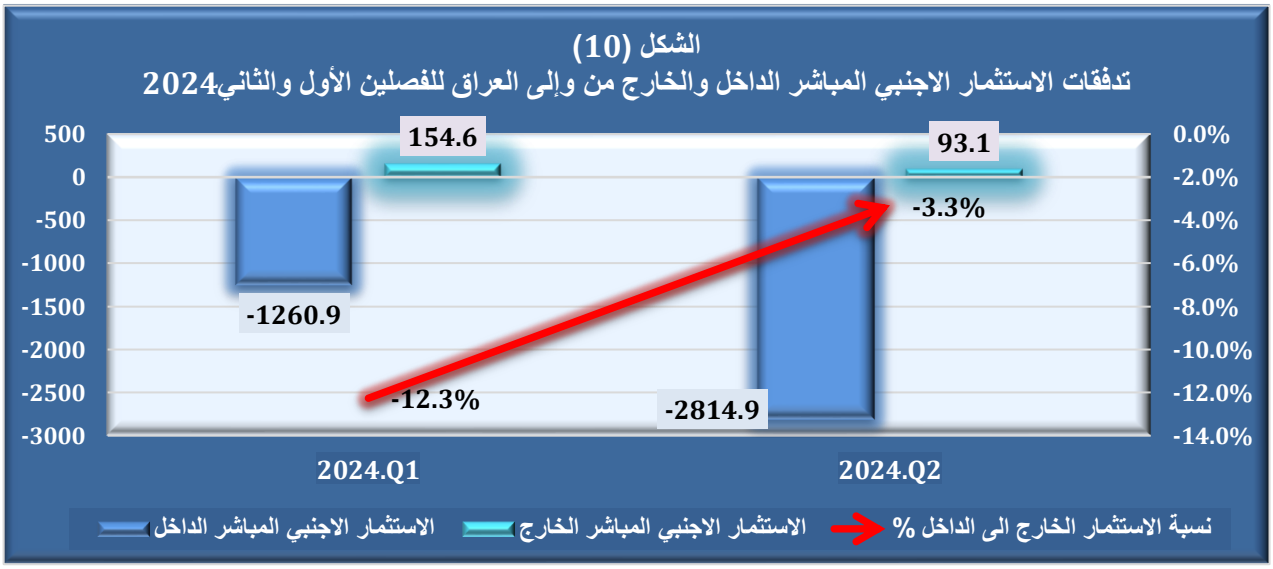

وتشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إن صافي الاستثمار غير النفطي (الخارج – الداخل) أظهرت تحسنًا بلغت نسبته (221.4%) عن الفصل السابق، بعد أن سجَّل الاستثمار الاجنبي في الخارج والذي يمثل مقبوضات أو (الأصول المالية للبلد المستثمر) انخفاضًا بلغت نسبته (39.8%) والذي سجَّل مساهمة نسبية بلغت (3.2%) من صافي الاستثمار المباشر مقابل مساهمتها البالغة (10.9%) للفصل السابق من ذات العام، وكما في الشكل (11).

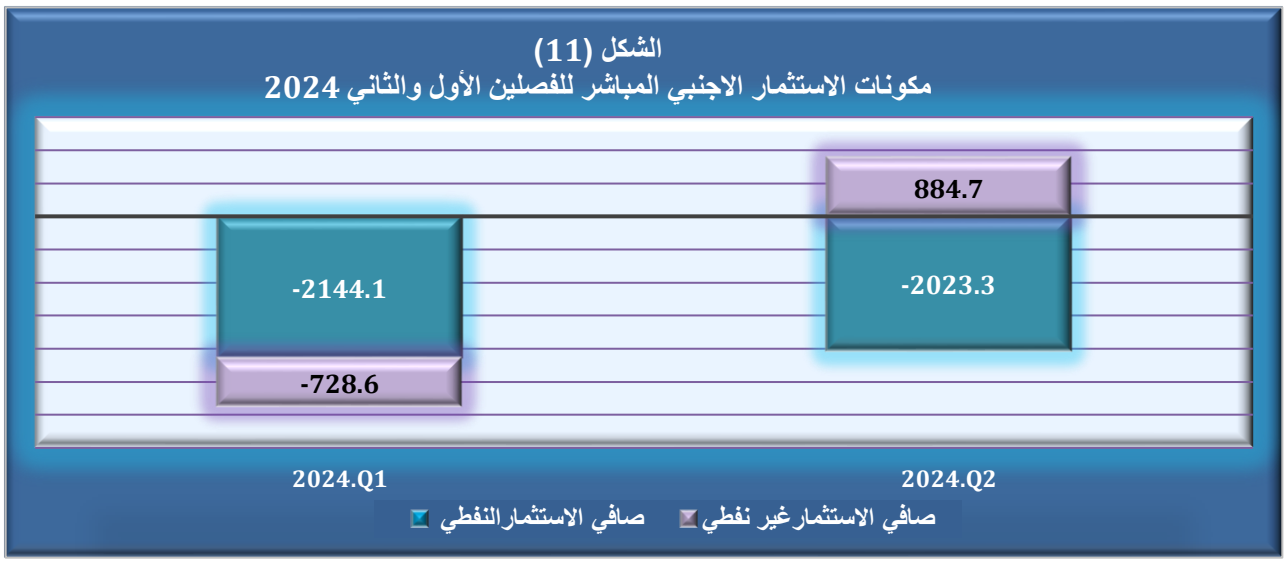

2-3 استثمار الحافظة : لم يسجَّل هذا النوع من الاستثمارات والذي يتضمَّن الاستثمارات الخاصة في سندات الحكومة والاستثمار بسوق العراق للأوراق المالية، او شراء أوبيع اسهم ضمن القطاع الخاص أي تدفقات تذكر.

3-3 الاستثمارات الأخرى: سجَّلت تدفقات هذا النوع من الاستثمارات للفصل الثاني 2024 انخفاضًا ملحوظًا بلغت نسبته (70.6%) لتبلغ (2131.4) مليون دولار مقابل (7253.6) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك للتطورات الحاصلة في مكوناتها:

1-3-3 صافي الاستثمار الرسمي: سجَّل صافي الاستثمار الرسمي للفصل الثاني 2024 انخفاضًا بلغت نسبته (105.5%) ليبلغ (450-) مليون دولار مقابل (8198.5) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض جانب الموجودات للاستثمار الرسمي بنسبة (128.8%) ليبلغ (1908.5-) مليون دولار مقابل (6620.8) للفصل السابق نتيجة انخفاض تدفقات الرصيد المتاح للحكومة بنسبة (138.8%) وانخفاض ائتمانات التجارة بنسبة (99.6%) عن الفصل السابق، في حين سجَّل جانب المطلوبات للاستثمار الرسمي تراجعًا بلغت نسبته (7.6%)، ويُعزى ذلك لإنخفاض الالتزامات على الحكومة بنسبة (44.3%) نتيجة انخفاض مستحقات الشركات النفطية، وانخفاض تسديدات العراق من الدين الخارجي بنسبة (24.9%) وانخفاض المسحوب من القروض بنسبة (1176.3%) عن الفصل السابق.

2-3-3 صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى: سجَّل صافي الاستثمار لشركات الايداع الاخرى نموًا بلغت نسبته (641%) ليسجَّل تدفقًا موجبًا قيمته (1982.4) مليون دولار مقابل تدفق سالب قيمته (366.4-) مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى إرتفاع جانب الموجودات بنسبة (297.6%) وانخفاض جانب المطلوبات بنسبة (126.2%) عن الفصل السابق.

3-3-3 سجَّل صافي ودائع القطاع الخاص في الخارج : والمتضمن ودائع العراقيين المقيمين في الخارج وارباح الشركات النفطية المحلية المحولة للخارج، نموًا بلغت نسبته (203.5%) لتبلغ (599) مليون دولار مقابل تدفق سالب قيمته (578.5-) مليون دولار للفصل السابق، وكما موضَّح في الشكل (12).

الشكل (12)
تطور مكونات صافي الإستثمار الآخر للفصلين الأول والثاني 2024

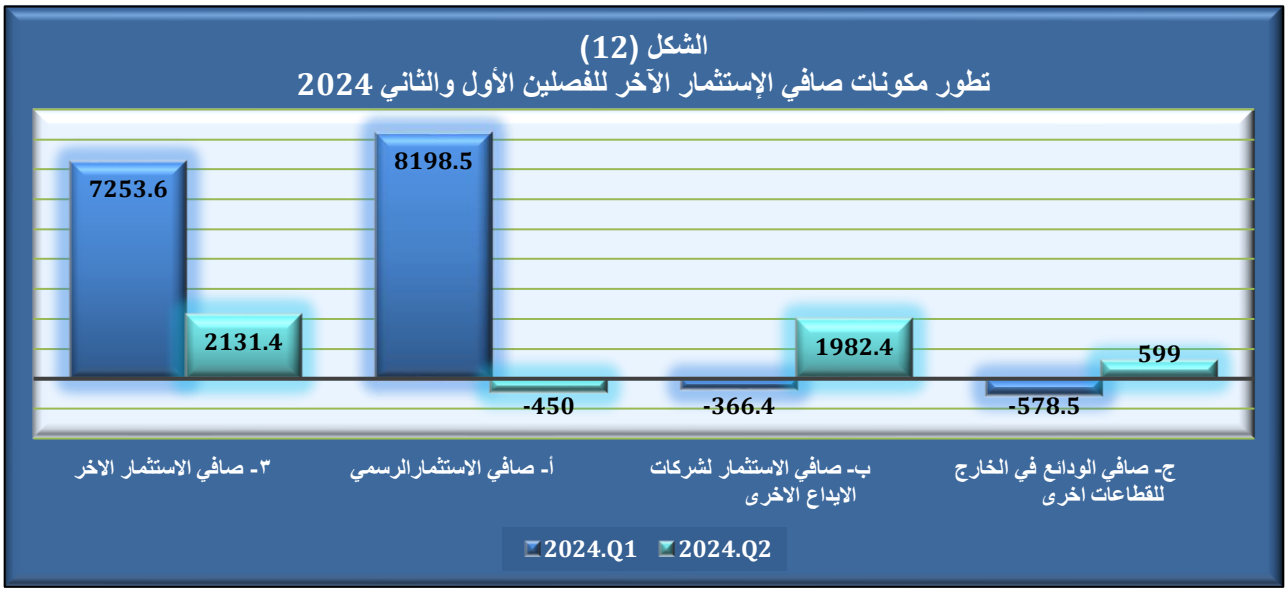

4-3 الأصول الأحتياطية: حققت الأصول الاحتياطية تحسنًا كبيرًا بلغت نسبته (121.8%) مسجَّلة تدفقًا موجبًا قدره (1924.7) مليون دولار مقابل تدفق سالب قدره (8845-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى هذا التحسن إلى التغيرات الحاصلة في مكونات الاصول الاحتياطية، وكما يأتي:

1-4-3 حقوق السحب الخاصة: سجَّلت تدفقات حقوق السحب الخاصة نموًا بلغت نسبته (110.8%) لتبلغ (3.5) مليون دولار مقابل تدفقها السالب البالغ (32.4-) مليون دولار ويُعزى ذلك إلى قيام العراق بشراء وحدات جديدة من حقوق السحب الخاصة.

2-4-3 الذهب النقدي: سجَّل احتياطي العراق من الذهب النقدي تدفقًا قدره (440.9) مليون دولار نتيجة شراء الذهب النقدي للفصل الثاني من عام 2024.

3-4-3 وضع الاحتياطي لدى الصندوق: لم يشهد وضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي أي تغييرات تُذكر .

4-4-3 الموجودات الأجنبية: سجَّلت الموجودات الاجنبية للفصل الثاني 2024 نموًا بلغت نسبته (116.8%) نتيجة تدفقاتها الموجبة التي بلغت (1480.3) مليون دولار مقابل تدفقاتها السالبة البالغة (8812.6-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك للتطورات الحاصلة في مكوناتها، وكما يأتي:

- **العملة والودائع:** سجَّلت العملة والودائع للفصل الثاني 2024 نموًا بلغت نسبته (128.2%) لتبلغ (1478.4) مليون دولار مقابل تدفقها السالب البالغ قيمته (5245-) مليون دولارللفصل السابق لذات العام، مسجَّلة مساهمة نسبية بلغت (99.9%) من الزيادة الحاصلة في جانب الموجودات الأجنبية، ويُعزى ذلك إلى زيادة جانب العملة والودائع لدى السلطات النقدية بنسبة (131.9%)، وزيادة جانب العملة والودائع لدى البنوك الخارجية بنسبة (119.1%) عن الفصل السابق.
- **الأوراق المالية:** سجَّلت الاوراق المالية للفصل الثاني 2024 تدفقًا موجبًا بلغت قيمته (1.9) مليون دولار مقابل تدفقها السالب البالغ (3567.6-) مليون دولار للفصل السابق، ويُعزى ذلك إلى زيادة الاستثمار في المشتقات المالية الخاصة بأدوات السوق النقدية نتيجة زيادة كل من الاستثمار بالسندات الطويلة الأجل والسندات المحتفظ بها بالكلف المطفئة وسندات الاستثمار الاوروبي في البنوك الخارجية، والشكل (13) يوضح التطورات الحاصلة في مكونات الأصول الاحتياطية.

الشكل (13)
مكونات الأصول الأحتياطية للحساب المالي

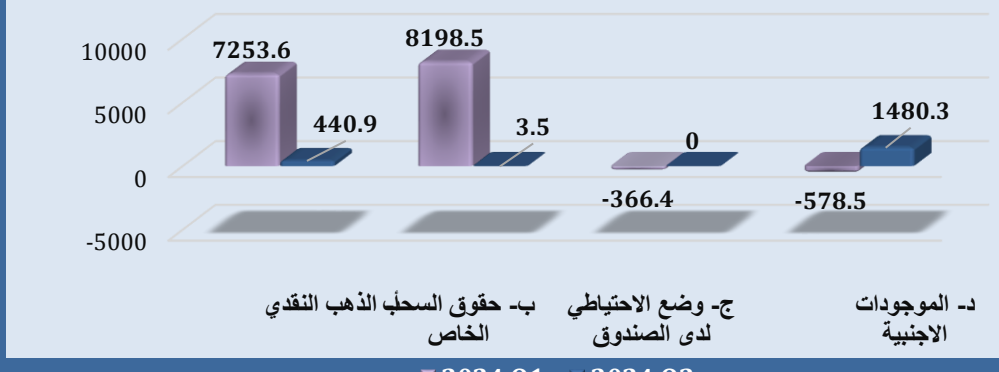

4- فقرة صافي السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن المبدئي في حسابات ميزان المدفوعات ، إلا أنه من الناحية العملية هناك اختلالات تنشأ نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال بـ(صافي السهو والخطأ)، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات ، حيث يتم اشتقاق هذه الفقرة كقيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، كذلك يمكن اشتقاق هذه الفقرة بطريقة أخرى من المعادلة الآتية :

فقرة صافي السهو والخطأ = صافي الحساب المالي – (صافي الحساب الجاري + صافي الحساب الرأسمالي)

أ ـ تُشير القيمة الموجبة لفقرة صافي السهو والخطأ إلى الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ب – و/ أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحسابين الجاري والرأسمالي.

ج – و/أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.

د – و/ أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.

(وتنعكس هذه الأتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة).

أظهر ميزان المدفوعات العراقي للفصل الثاني من عام 2024، وكما في الجدول (3) ظهور صافي فقرة السهو والخطأ بإشارة سالبة محققة قيمة (2566.0-) مليون دولار مقابل (1195.4-) مليون دولار للفصل السابق، حيث حقق الجانب الدائن من الحساب الجاري تغيراً بلغت قيمته (3165.5) مليون دولار عن الفصل السابق، في مقابل تحقيق الجانب المدين تغيراً بلغت قيمته (6831.8-) مليون دولار وبصافي قيمة بلغت (9530.1) مليون دولار، أما الحساب المالي فقد حقق الجانب الدائن تغيرًا بلغت قيمته (6352.1) مليون دولار فيما حقق الجانب المدين تغيراً قيمته (2285.5-) مليون دولار وبصافي قدره (6964.1) مليون دولار، حيث يعكس الحساب المالي العمليات التعويضية او التابعة للعمليات الحقيقية المسجَّلة في الحساب الجاري، وإن ظهور فقرة صافي السهو والخطأ بإشارة سالبة يؤشر وجود عدد من المعاملات التي لم يتم تسجيلها في الحساب الجاري أو بنود قدّرت بإقل من قيمتها.

جدول (3)
الجوانب الدائنة والمدينة في الحسابات الرئيسة لميزان المدفوعات

	Q1-2024			Q2-2024			التغيرات النسبية والحقيقية			
	دائن	مدين	صافي	دائن	مدين	صافي	التغير في الجانب الدائن (%)	التغير في الجانب المدين (%)	تغير قيمة الدائن (مليون دولار)	تغير قيمة المدين (مليون دولار)
الحساب الجاري	26951.7	27418.9	-467.2	30117.2	20587.1	9530.1	%11.7	%-24.9	3165.5	-6831.8
الحساب الرأسمالي	0.6	11.5	-10.9	0	0	0	%100	%100	-0.6	-11.5
الحساب المالي	-3874.3	-2200.8	-1673.5	2477.8	-4486.3	6964.1	%164	%103.8	6352.1	-2285.5
صافي السهو والخطأ			-1195.4			-2566.0				

الشكل (14) شكل توضيحي يمثل دور فقرة صافي السهو والخطأ في تفسير اختلال ميزان المدفوعات

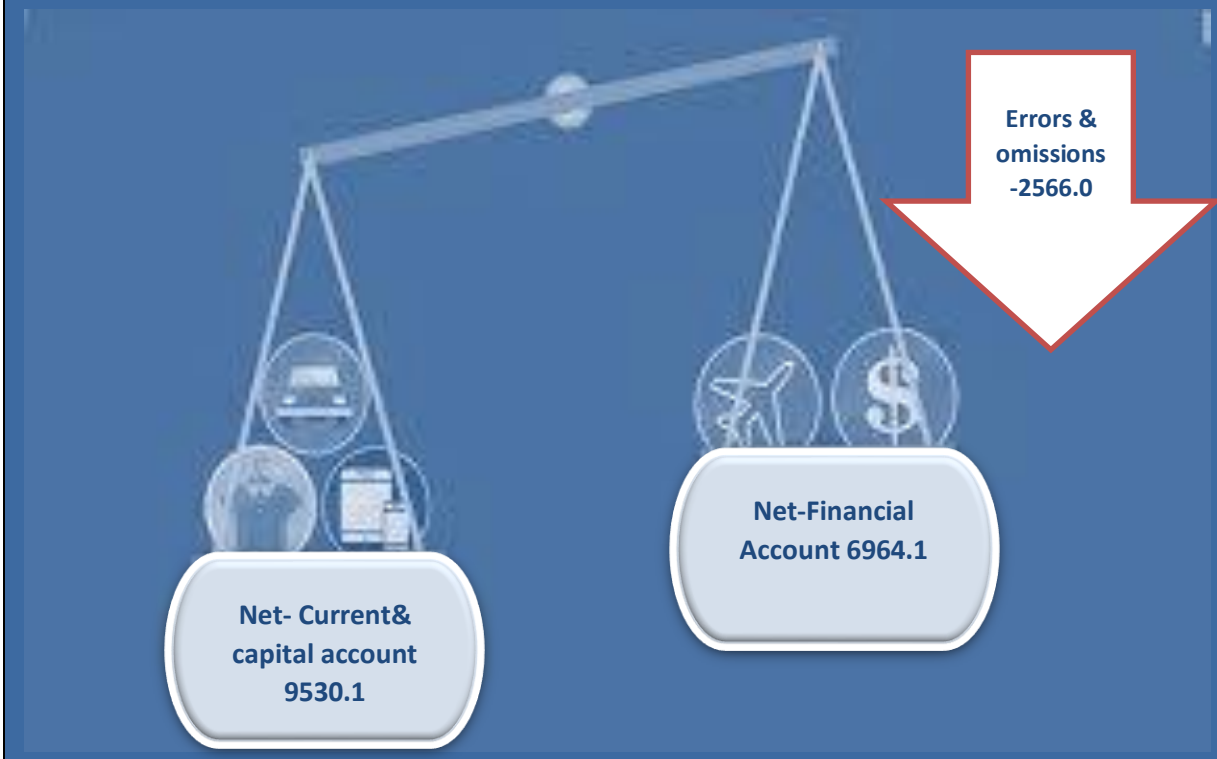

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

bop.stat@cbi.iq